ISSN: 2335-1748 مجلة الباحث الاقتصادي **EISSN:** 2588-235X

Economic Researcher Review

المجلد 7 / العـدد: 11(مكرر) جوان(2019)، ص 425-443 ***Volume: 7/ Issue 11(Rep) (2019), P425-443***

الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر: الأسباب ...الآثار والحلول المقترحة–

The current economic crisis in Algeria: causes …effects and the way to address.

د . علي بلارو

Ali BELLAROU

جامعة 20 اوث 1955 سكيكدة، الجزائر

bellarouhaydar@gmail.com

تاريخ الاستلام:2019/02/07 تاريخ القبول: 2019/05/07. تاريخ النشر:2019/06/28

الملخص .

تناولت الدراسة الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر ودلك بالتعرض لأهم أسبابها والمتمثلة في تراجع أسعار المحروقات وضعف القاعدة الإنتاجية وتشوه التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي ، كما تعرضت لأهم آثارها كالعجز في ميزان المدفوعات والميزانية العامة للدولة وارتفاع معدلات البطالة والتضخم وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، وفي الأخير تناولت الدراسة أهم سبل معالجة الأزمة الاقتصادية كالسياسة المالية التقشفية وتقييد التجارة الخارجية ،وتبقى الإصلاحات الاقتصادية ضرورية من اجل تكييف الاقتصاد الوطني وجعله قادرا على تفادي الأزمات في المستقبل .

الكلمات المفتاحية: أزمة اقتصادية، ضعف القاعدة الإنتاجية، مؤشرات اقتصادية كلية، إصلاح اقتصادي .

تصنيف *JEL*: *Q43 ،E 32 ،E23 ،E25*

Abstract :

the study aims to clarify the currant economic crisis in Algeria by highlighting the most important causes , such as: the fall in crud oil prices and weakness of the productive base, the study also showed that the crisis effects the most important macroeconomic indicators such as :the deficit in the balance of payment ,the general stat budget ,high unemployment rates; inflation and slowdown in economic growth rate

The study provides the way to address the crisis by means of: austerity policies, foreign trade restriction.

Key words: *economic crisis, weakness of the productive base, macroeconomic indicators , economic reforms.*

JEL classification codes*: E 32,Q43,E23 ,E25*

المؤلف المرسل: علي بلارو ، الإيميل: bellarouhaydar@gmail.com

1. مقدمة:

يعد تاريخ الجزائر المستقلة حافلا بالأزمات الاقتصادية، فإلى وقت ليس بالبعيد أعقبت الأزمة البترولية العالمية في منتصف الثمانينات أزمة اقتصادية ضربت الاقتصاد الجزائري بقوة ، فقد أدى التراجع الحاد في أسعار المحروقات إلى انخفاض كبير في صادرات الجزائر إلى العالم الخارجي وبالتالي عجز كبير في ميزان المدفوعات على اعتبار أن هده الأخيرة هي سلعة التصدير الرئيسية وبالتالي مصدر هام من النقد الأجنبي الذي يعتبر الأداة الرئيسية لمواجهة التزامات الجزائر تجاه العالم الخارجي .

بالرغم من تطبيق الجزائر لحزمة من برامج الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي في تسعينات القرن الماضي تعرض الاقتصاد الجزائري لازمة اقتصادية جديدة ابتداءا من سنة 2014 والتي تعتبر اكبر تحدي يواجهه الاقتصاد الجزائري اليوم.

إشكالية الدراسة: جاءت هده الدراسة للإجابة على الأسئلة الآتية :

ما هي الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة الاقتصادية ؟

ما هي آثار الأزمة على الاقتصاد الوطني ؟

ما هي آليات مواجهة الأزمة ؟

الهدف من الدراسة: تسعى هده الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :

التعرف على الإطار النظري للازمة الاقتصادية .

التعرف على الأسباب التي أدت إلى حدوثها .

الكشف عن آثار الأزمة .

التعرف على السبل الكفيلة بمعالة الأزمة .

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هده الدراسة في أنها تعالج موضوعا على درجة عالية من الأهمية بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني لما له من آثار كبيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ، حيث تركز هده الأخيرة على دراسة وتحليل أهم أسباب الأزمة الاقتصادية وآثارها والحلول المقترحة للخروج منها.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي في تناول مشكلة الدراسة ومحاولة الإجابة عن تساؤلاتها ، والتعرف على مختلف جوانب الأزمة ودلك بالاعتماد على

مختلف البيانات المستمدة من خلال النشرات الاقتصادية والمجلات والدوريات وشبكة الانترنت من اجل الوصول إلى النتائج المرجوة .

تقسيم الدراسة: في هدا الإطار تم تقسيم هده الدراسة إلى أربع محاور أساسية ، حيث يتناول المحور الأول الأزمة في الفكر الاقتصادي ،ويتناول المحور الثاني أسباب الأزمة الاقتصادية في الجزائر، ويتناول المحور الثالث الآثار الاقتصادية للأزمة ،في حين يتناول المحور الرابع سبل معالجة الأزمة الاقتصادية .

2. الأزمة في الفكر الاقتصادي:

1. 2.تعريف الأزمة: تم استخدام مصطلح الأزمة في دراسات علم الاقتصاد بشكل كبير ،وقد كان لهده البحوث والدراسات الدور البارز في بناء التأصيل المنهجي والعلمي والعملي لنظرية الأزمات الاقتصادية ، وفي حقيقة الأمر لا يقدم الأدب الاقتصادي تعريفا ومفهوما واحدا متفقا عليه ومقبولا على نطاق واسع لمفهوم الأزمة اد اختلفت الآراء حولها بشكل كبير .

الأزمة لغة : تعني الأزمة الشدة أو القحط أو الضيق في اللغة العربية ، فيقال أزمة بمعنى ضائقة ، وهي بدلك تشير إلى حالة طارئة أو موقف استثنائي مخالف أو مغاير لمجريات الأمور الاعتيادية (زينة نعمة سويهي،2017، ص 50).

وقد ظهرت كلمة الأزمة في الاصطلاحات التشريعية في اليونان القديمة بمعنى لحظة الحكم ثم استخدمت في الطب بمعنى اللحظة الحاسمة بعدها انتقلت إلى مجالات أخرى كالأخلاق وعلم والنفس والسياسة والاقتصاد .

الأزمة اصطلاحا : تباينت الآراء حول الأزمة فهناك من يرى أن الأزمة عبارة عن خلل مفاجئ يطرأ على التوازن في واحد أو مجمل الأنشطة الاقتصادية في بلد ما آو عدة بلدان

،وتطلق بصورة عامة على مجمل الخلل الناشئ من انعدام التوازن بين العرض والطلب(فتح عبد الرحمن احمد عبد المولى، 2010، ص 57).

وهناك من يعرف الأزمة على أنها اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية ثم تمتد هده الانهيارات والتغيرات إلى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الأخرى (يوجين فارجا ، 1975، ص 126).

كما تعرف الأزمة الاقتصادية بأنها حالة حادة من المسار السيئ للحالة الاقتصادية لدولة ما أو إقليم معين أو العالم بأسره ، تبدأ عادة هده الأزمة بانهيار أسواق المال وترافقها ظاهرة جمود أو تدهور في النشاط الاقتصادي وتتميز عادة بارتفاع معدلات البطالة وإفلاس مؤسسات قطاع الأعمال وانخفاض القدرة الشرائية المصحوبة بتوترات اجتماعية (داودي ميمونة ، 2008، ص 27).

كما تعرف الأزمة الاقتصادية بأنها مرحلة تباطؤ للنشاط الاقتصادي تأتي بعد مرحلة توسع اقتصادي وتتميز عادة بانخفاض عنيف للإنتاج ومعدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة وتسبق هده المرحلة عادة مرحلة توسع اقتصادي وارتفاع الإنتاج (زينة نعمة سويهي،2017 ، ص 50).

توضح كل من التعاريف السابقة بان الأزمة الاقتصادية هي عبارة عن خلل في التوازن والأداء الاقتصادي للدولة عادة ما تكون له علاقة وثيقة بأداء أسواق المال وغالبا ما تكون هده الأخيرة محطة أو مرحلة حاسمة ضمن مراحل التطور الرأسمالي لما لها من علاقة وثيقة بمصطلح الدورة الاقتصادية فهي عبارة عن مرحلة سابقة للتوسع الاقتصادي .

2.2 .علاقة الأزمة بالدورة الاقتصادية: ترتبط الأزمة في ظل الرأسمالية الحديثة بالتقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي أو ما يعرف بمصطلح الدورة الاقتصادية ، والدورات الاقتصادية هي عبارة عن ذبذبات في النشاط الاقتصادي، وقد صادف العالم العديد من هده الذبذبات كان أهمها أزمة الكساد الكبير (سامي خليل ، ص 82).

وتعبر الدورة الاقتصادية عن تلك التقلبات التي تطرأ على الناتج القومي الحقيقي دلك أن هدا الأخير في تطوره عبر الزمن لا يسلك اتجاها منتظما وثابتا وإنما يتعرض إلى التقلب باستمرار فهو يجمع بين التوسع تارة والانكماش تارة أخرى .

وقد عرف كل من بورنز وميتشال (Burns et Mitchell) سنة 1946 بصفتهما اقتصاديان في المعهد الوطني الأمريكي للأبحاث الاقتصادية الدورة الاقتصادية بأنها تتكون من توسع شبه شامل لمختلف أوجه الحياة الاقتصادية متبوع بانكماش وركود ثم استعادة النمو من جديد والذي يعتبر بمثابة مرحلة توسع لدورة اقتصادية جديدة(–consept

economique ,2011) ، وتمر الدورة الاقتصادية بصفة عامة بأربع مراحل أساسية وهي :(consept-economeque ,2011)

مرحلة التوسع : وهي عبارة عن مرحلة انتعاش اقتصادي يتسم بارتفاع مضطرد في معدلات النمو الاقتصادي مع زيادة الطلب على العمل من طرف مؤسسات قطاع الإعمال مع اتجاه نحو إبداء مرونة في زيادة الأجور وتتجه مؤسسات قطاع الأعمال إلى الرفع في الأسعار من اجل مواجهة الارتفاع في التكاليف فترتفع المداخيل ويرتفع الطلب بسرعة وهو ما يدفع معدلات التضخم إلى الأعلى الشيء الذي يندر بانفجار الأزمة.

مرحلة الأزمة: وهي اللحظة الحاسمة التي تنقلب فيها الأوضاع وعادة تكون نتيجة لازمة في أسواق المال مدفوعة بحالة من التشاؤم والذعر حول الواقع الاقتصادي كانهيار بورصة وول ستريت يوم الخميس الأسود 29 أكتوبر 1929 ، والتي أدت إلى أزمة الكساد الكبير (1929 -1933) ، كما يمكن أن تكون نتيجة لظروف قاهرة أو أزمة سياسية مثل الأزمة البترولية نهاية سنة 1973 والتي أعقبتها أزمة الركود التضخمي أو كنتيجة لكوارث بيئية (1847 -1848-) .

مرحلة الانكماش أو الركود: وتتميز بالتراجع في معدلات النمو الاقتصادي أو معدلات نمو اقتصادي سالبة لمدة ثلاثيين متتاليين حسب المفهوم الأمريكي ، أما الثانية فتشير إلى مرحلة أطول من التراجع في الأداء الاقتصادي(الإنتاج)أين تتراجع مستويات الإنتاج والأسعار وتتراجع المداخيل وترتفع معدلات البطالة وينخفض مستوى الطلب الكلي وتتعمق بالتالي الأزمة ،و تجدر الإشارة أن أزمة الركود التضخمي في السبعينات جمعت بين الركود و التضخم بمعنى ارتفاع الأسعار أثناء أزمة الركود.

مرحلة استعادة النمو: وتعبر هد المرحلة الأخيرة عن الدخول في مرحلة توسع لدورة اقتصادية جديدة حيث تسود موجة تفاؤل لدى مؤسسات قطاع الأعمال وتتولد ظروف الانتعاش لمرحلة توسع جديدة.

والصفة المميزة للدورة الاقتصادية هي صفة الانتشار بحيث يكون لها اثر على مختلف الأنشطة الاقتصادية في نفس الوقت وتتميز الدورة الاقتصادية بأنها متجددة الحدوث أي أنها تحدث مرات ومرات ولكنها لا تكون متساوية الطول .

ويمكن التمييز بين أربعة أنواع من الدورات الاقتصادية تبعا لمدتها الزمنية والتي تم رصدها عبر التاريخ الاقتصادي الحديث من طرف مجموعة من الباحثين في حقل الاقتصاد ، حيث تنسب كل واحدة من هده الأنواع إلى صاحبها ، وأهمها دورة جوغلار نسبة إلى الاقتصادي الفرنسي (*Clément Juglar*) والتي يتراوح مداها ما بين (7 و 11) سنة ، ودورة كوندراتياف نسبة إلى الاقتصادي الروسي(*Nicolaï. d. Kondratiev*) والتي يتراوح مداها الزمني ما بين (45 و 70) سنة ، ودورة كيتشن نسبة إلى الاقتصادي (*Joseph Kitchin*) والتي يتراوح مداها الزمني ما بين (3 و 5) سنوات ، ودورة كوزنيتس نسبة إلى الاقتصادي الأمريكي (*Simon Kuznets*) والتي يتراوح مداها الزمني مابين (15 و 25) سنة(Fabrice Mazerolle,2008, p 121).

وبالرغم من أن الدورات الاقتصادية يتكرر حدوثها بانتظام إلا أنها غير مرغوبة وجزء كبير من دراسات الاقتصاد الكلي تدور حول محاولات الحكومات كبح هده الدورات الاقتصادية وتحقيق ما يسمى بالاستقرار الاقتصادي ، ويعني دلك جعل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أكثر هدوءا بحيث تكون التقلبات إلى أعلى وإلى أسفل اقل شدة (سامي خليل،1994، ص 84).

ودلك على اعتبار أن استقرار الناتج المحلي الحقيقي في مستوى أعلى قد يعني سلعا وخدمات أكثر للفرد في المتوسط وعليه قد يبدوا أن الحكومة ستسعى إلى جعل الناتج الحقيقي في مستوى أعلى عند القمة طول الوقت ، إلا أن هدا لا يصلح بالضرورة لأن الناتج الأقصى قد يجعل التضخم أعلى وأسوا ودلك أن شعور مؤسسات قطاع الأعمال بالاستقرار في الإنتاج سيدفعها إلى الرفع في الأسعار، كذلك فان الناتج الحقيقي المنخفض كثيرا غير مرغوب فيه لأنه يعني الاستغناء عن العمال والبطالة وانخفاض مستوى المعيشة(سامي خليل، 1994، ص)85

والمغزى هنا هو أن الأزمة الاقتصادية في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي ما هي إلا مرحلة أو محطة عابرة في تطوره عبر الزمن حتى أن البعض اعتقد بان الأزمة الاقتصادية في الرأسمالية ظاهرة صحية.

3 . أسباب الأزمة الاقتصادية في الجزائر:

3 . 1 انخفاض أسعار المحروقات مقدمة لانفجار الأزمة الاقتصادية في الجزائر: على الرغم من برامج الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي المطبقة في منتصف التسعينات مازال

الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا تابعا لأداء قطاع المحروقات ، ففي الفترة التي أعقبت طلوع الالفية الجديدة إلى غاية سنة 2013 عرفت أسعار المحروقات ارتفاعا كبيرا في الأسواق العالمية ، وهو ما ساهم في تحسن مؤشرات الاقتصادي الكلي في الجزائر فاطردت معدلات النمو الاقتصادي وتحسن وضع ميزان المدفوعات واستمر الفائض في الميزانية العامة للدولة وتضاعفت احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي وانطلقت الحكومة الجزائرية تنفيذ برامج تنموية طموحة .

اتجهت الأسعار المحروقات إلى الانخفاض في حقيقة الأمر ابتداء من سنة 2013 حيث سجلت تراجع طفيفا وصل إلى حوالي 0,9 % في المتوسط خلال نفس السنة .

جدول رقم 1:سعر البرميل الخام من البترول خلال الفترة (2014 – 2018)

الوحدة :دولار الأمريكي

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
سعر البرميل	100,2	53,1	45	54,053	71

Source: banque d'Algérie(2017), rapport annuelle :évolution économique et monétaire en algerie, p153
banque d'Algérie(1er semestre 2018),bulletin monétaire et financier,p1

تراجعت أسعار المحروقات في الأسواق العالمية بحوالي 7,5 % سنة 2014 فقد بلغ متوسط سعر البرميل الواحد حوالي 100,2 دولار ، وقد كان الانخفاض في السداسي الثاني من سنة 2014 أكثر قوة من السداسي الأول إلى درجة أن أسعار المحروقات انخفضت بحوالي 50 % ، حيث انتقلت من حوالي 115 دولار للبرميل في جوان 2014 إلى اقل من 60 دولار نهاية ديسمبر من نفس السنة (banque d'Algérie, 2014 ,p14) ، ويرجع هدا الانخفاض أساسا إلى اختلال السوق العالمي للصناعة النفطية ، ففي جانب العرض اتجه المعروض من البترول الخام إلى الارتفاع حيث بلغ فائض العرض في السوق العالمي حوالي 2,2 مليون برميل يوميا مدفوعا بإنتاج الغاز الصخري الأمريكي مع تطلع الولايات المتحدة لتصدير البترول الصخري إلى الأسواق العالمية بالإضافة إلى ارتفاع حصتي كل من ليبيا والعراق وإبقاء كل من المملكة العربية السعودية وروسيا على مستويات إنتاج يومية مرتفعة بالرغم من استمرار توقعات انخفاض الأسعار، أما في جانب الطلب فانخفاض أسعار البترول يرجع أساسا إلى انخفاض معدلات النمو في منطقة اليورو ومجموعة البلدان الصاعدة ، بالإضافة عوامل أخرى

كارتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الشئ الذي يؤدي إلى ارتفاع تكلفة استيراد البترول بالنسبة إلى الكثير من الدول النامية المستورة للبترول وهو ما دفع الطلب إلى الانخفاض بالإضافة إلى تفاعلات الأسواق العالمية (banque d'Algérie, 2014 ,p15) .

هدا الاتجاه النزولي لأسعار المحروقات استمر طيلة سنة 2015 ليصل إلى ادني مستوى له في شهر جانفي من سنة 2016 بحوالي 31,1 دولار للبرميل ليتجه إلى الارتفاع من جديد ليستقر في حدود 53,96لا دولار للبرميل في ديسمبر 2016 ، وتجدر الإشارة إلى أن المتوسط السنوي لسعر البرميل الواحد من البترول كان في حدود 100,2 دولار سنة 2014 ثم انخفض إلى حوالي 53,1 دولار سنة 2015 ثم انخفض إلى حوالي 45 دولار للبرميل سنة 2016 .

اتجهت أسعار المحروقات إلى التحسن محققة ارتفاعا ملحوظا ابتداءا من سنة 2017 حيث بلغ متوسط سعر البرميل الواحد لسنتي (2017 - 2018) حوالي (54,053 – 71) دولار للبرميل على التوالي .

ويمكن توضيح تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات من خلال التعرض إلى التركيب القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للجزائر .

3 . 2 ضعف القاعدة الإنتاجية واختلال التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي:

على الرغم من ارتباط الأزمة الاقتصادية في الجزائر بانخفاض أسعار المحروقات إلا أن هناك أسباب أخرى للازمة الاقتصادية ولعل من أهمها على الإطلاق اختلال وتشوه البنيان الاقتصادي، بمعنى عدم تجانس التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي ،فالقاعدة الإنتاجية في الجزائر ضعيفة وغير قادرة على تلبية الطلب المحلي المتزايد من السلع والخدمات .

حيث تشير بيانات الجدول رقم (2) أن التركيب القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للجزائر يتسم بالتشوه وعدم التجانس ويتجلى دلك بارتفاع نسبة مساهمة قطاعات الإنتاج الأولي كالمحروقات وقطاعات الخدمات بالمقارنة مع نسبة المساهمة الضعيفة لقطاعات الإنتاج السلعي الأخرى كالصناعة والزراعة .

جدول رقم (2) :الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2014 -2017)

القيمة :مليار دينار جزائري

	2014		2015		2016		2017	
	القيمة	% النسبة	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
المحروقات	4657,8	27	3134,3	18,8	3025,6	17,3	3608,8	19,1
الفلاحة	1771,5	10,2	1936,4	11,6	2140,3	12,2	2318,9	12,3
الصناعة	837	4,8	900,9	5,4	975,7	5,6	1037,0	5,5
البناء والأشغال العمومية	1794	10,4	1908,1	11,5	2069,3	11,8	2213,6	11,7
الخدمات	4191	24,3	4549,9	27,4	4837,8	27,7	5153,9	27,3
خدمات الإدارات العامة	2715,4	15,7	2853,7	17,1	3018,7	17,3	3175,5	16,8
ضرائب ورسوم على الواردات	1238,4	7,1	1308,6	7,8	1339,1	7,6	1398,9	7,3
الإجمالي	17205,1	100	16591,9	100	17406,8	100	18906,6	100

Source: banque d'Algérie(2017), rapport annuelle : évolution économique et monétaire en Algérie, p139

يتصدر قطاع الخدمات قائمة الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر اد يمثل هدا الأخير حوالي 43,4 % من إجمالي الناتج في المتوسط خلال الفترة(2014 – 2017) حيث تشكل خدمات الإدارات العامة وحدها حوالي 16,7 % من إجمالي الناتج في المتوسط خلال نفس الفترة في حين تشكل الخدمات الأخرى حوالي 26,6 % .

يحتل قطاع المحروقات المركز الثاني فقد كانت أهميته النسبية في حدود 20,5 % من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2014 – 2017) وتشير بيانات الجدول إلى اتجاه الأهمية النسبية لقطاع المحروقات إلى الانخفاض حيث انتقلت من حوالي 27 % سنة 2014 إلى حوالي 19,1 % سنة 2017 في ظل التراجع المستمر لأسعار المحروقات في السوق العالمي وهو ما ساهم في إضعاف قدرات النمو الاقتصادي في الجزائر ،وعليه يمثل قطاع المحروقات

مضافا إليه قطاع الخدمات(باستثناء خدمات الإدارة العامة) حوالي 47,1 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة (2014 – 2017) .

يحتل قطاع الفلاحة المرتبة الثالثة حيث يبلغ متوسط نسبة مساهمته في إجمالي الناتج حوالي 11,57 % خلال الفترة (2014 – 2017) وبالرغم من تزايد أهميته النسبية حيث انتقلت من حوالي 10,2 %سنة 2014 إلى حوالي 12,3 %سنة 2017 إلا أن مساهمته في تكوين الناتج المحلي تبقى ضعيفة بالنظر إلى أهمية هدا القطاع الحيوي خاصة أن هدا الأخير غير قادر على تلبية الطلب المحلي على المنتوجات الغذائية وضمان الأمن الغذائي .

يحتل القطاع الصناعي في الجزائر ذيل الترتيب بين القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي اد لا تتجاوز أهميته النسبية حوالي 5,32 % في المتوسط خلال الفترة (2014 – 2017) ، وبالرغم من اتجاه أهميته النسبية إلى الارتفاع في ظل انطلاق مشروعات التجميع خاصة في قطاع السيارات حيث انتقلت من حوالي 4,8 % سنة 2014 إلى حوالي 5,5 %سنة 2017، إلا أنها تبقى ضعيفة هي الأخرى على غرار قطاع الفلاحة خاصة ادا تم الأخذ بعين الاعتبار أن أرقام القطاع الصناعي تشمل بعض الأنشطة الصناعية الأولية (الاستخراجية) .

توضح بجلاء بيانات الجدول رقم (2) ضعف القاعدة الإنتاجية في الجزائر فقطاعات الإنتاج السلعي كالفلاحة والصناعة مجتمعة لا تمثل في المتوسط إلا حوالي 16,89 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2014 – 2017) ،وهدا الاختلال الذي يعاني منه الناتج المحلي في الجزائر لا يرجع فقط إلى عدم التوازن في الأوزان النسبية للنشاطات المكونة للناتج المحلي وإنما يتضح بجلاء في ضعف مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي في النمو والتنمية الاقتصادية ناهيك عن المشاكل الهيكلية التي تعاني منها مؤسسات القطاع العام .

4. الآثار الاقتصادية للازمة :

4. 1 .العجز في ميزان المدفوعات: نتيجة للأزمة حقق ميزان المدفوعات الجزائري عجزا متواصلا طيلة الفترة (2014 -2018) .

جدول رقم (3) : ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2014 -2018)

	2014	2015	2016	2017	2018
رصيد الحساب الجاري	9,277-	27,289-	26,219-	22,096-	7,486-
الميزان التجاري	0,459	18,083-	20,129-	14,412-	3,58-
الصادرات	60,129	34,566	29,309	34,569	20,342
صادرات المحروقات	58,462	33,081	27,918	33,202	19315
الواردات	59,670	52,649	49,437	48,981	23,942
الخدمات(صافي)	8,141-	7,524-	7,343-	8,178-	3,792-
دخل العوامل(صافي)	4,814-	4,453-	1,570-	2,594-	1,847-
تحويلات (صافي)	3,219	2,271	2,822	3,088	1,735
رصيد حساب رأس المال	3,396	0,248-	0,187	0,334	0,447-
الرصيد الإجمالي	5,881-	27,537-	26,031-	21,762-	7,933-

Source: banque d'Algérie(2017), rapport annuelle :évolution économique et monétaire en algerie, p153
banque d'Algérie(1er semestre 2018),bulletin monétaire et financier, p13

تشير بيانات الجدول رقم (3) أن العجز في ميزان المدفوعات انتقل من حوالي 5,881 مليار دولار سنة 2014 إلى حوالي(26,031 ، 21,762)مليار دولار سنتي(2016 ، 2017) على التوالي واستمر العجز خلال السداسي الأول من سنة 2018 وقدر بحوالي 7,933 مليار دولار ، والشئ نفسه ينطبق على كل من ميزان الحساب الجاري والميزان التجاري وصافي الخدمات ودخل العوامل باستثناء حساب التحويلات الذي حقق فائضا طيلة الفترة (2014 -2018) في حين جمع حساب رأس المال بين حالتي العجز والفائض .

وتجدر الإشارة أن ميزان المدفوعات الجزائري يعاني من خلل هيكلي هو الأخر على اعتبار أن أداء هدا الأخير مرتبط ارتباطا ويثقا بأداء الحساب الجاري الذي يعاني هو الأخر من حالة العجز نتيجة للعجز في الميزان التجاري بسبب انخفاض أسعار المحروقات ، ودلك لاعتماد الصادرات الجزائرية على سلعة تصديرية رئيسية هي المحروقات ، فقد وصلت أهميتها النسبية إلى حوالي 95% من إجمالي الصادرات خلال الفترة (2014 -2018) على اعتبار أن الواردات تتميز بأنها في الغالب غير قابلة للضغط ، أضف إلى دلك العجز المستمر في ميزان الخدمات الذي تراوح بين 8,141 مليار دولار سنة 2014 وحوالي 3,792 سنة2018 ،

وهو ما يوضح بجلاء اعتماد الاقتصاد الوطني على الواردات من الخارج سواء كانت سلعية أو واردات خدمات من اجل تلبية الطلب المحلي وهو يدل على ضعف القاعدة الإنتاجية في الجزائر سواء في قطاعات الإنتاج السلعي الزراعي و الصناعي أو حتى قطاع الخدمات .

أدى العجز المستمر في ميزان المدفوعات إلى تراجع احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي ونسبة تغطية الواردات بالأشهر ، فقد انتقلت احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي من حوالي 178,938 مليار دولار سنة 2014 إلى حوالي 86,606 مليار دولار سنة 2018 سنة ، في حين تراجع معدل تغطية الواردات بالأشهر من حوالي 30,08 شهر سنة 2014 إلى حوالي 19,4 شهر سنة 2017 .

4 . 2 .العجز في الميزانية العامة للدولة : لقد أدت الأزمة الاقتصادية إلى إحداث عجز مستمر ومضطرد في الميزانية العامة للدولة حيث تشير بيانات الجدول رقم (4)إلى أن الجباية البترولية تمثل أرقاما معتبرة قياسا بإجمالي الإيرادات العامة للدولة فقد كانت تمثل حوالي 42,5 %من إجمالي الإيرادات العامة طيلة الفترة (2014 -2018) ودلك بالرغم من اتجاه أهميتها النسبية إلى الانخفاض حيث انتقلت من حوالي 59 %سنة 2014 إلى حوالي 43,4% سنة 2018 ، أما من حيث القيمة الطلقة فقد اتجهت هده الأخيرة هده الأخيرة إلى الانخفاض بسبب تراجع أسعار المحروقات حيث انتقلت من حوالي 3388,4 مليار دينار سنة 2014 إلى حوالي 2372,5 مليار دينار سنة 2017 و 1179 مليار دينار خلال السداسي الأول من سنة 2018 .

جدول رقم(4) : نفقات وايردات الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2014 – 2018)

الوحدة مليار دينار جزائري

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
الجباية العادية	2349,9	2729,6	3329,0	3810,3	2247,6
الجباية البترولية	3388,4	2373,5	1781,7	2372,5	1179
الإيرادات العامة	5738,4	5103,4	5110,1	6182,8	3426,6
النفقات العامة	6995,7	7656,3	7297,5	7389,3	4079
العجز في الميزانية	1257,3	2552,9	2187,4	1206,5	652,4

Source: banque d'Algérie(2017), rapport annuelle :évolution économique et monétaire en algerie ,p144.

banque d'Algérie(1er semestre 2018),bulletin monétaire et financier, p17 .

وتشير بيانات الجدول رقم (4)إلى مدى تدهور الوضع المالي في الجزائر نتيجة للازمة الاقتصادية فقد انتقل العجز في الميزانية من حوالي 1257,3 مليار دينار سنة 2014 إلى حوالي 2552,9 مليار دينار سنة 2015 ليتراجع العجز بعدها ليستقر في حدود 1206,5 مليار دينار سنة 2017 و 652,4 مليار دينار خلال السداسي الأول من سنة 2018 .

اتجهت الحكومة إلى تمويل العجز في الميزانية عن طريق التضخم في إطار سياسة التمويل غير التقليدي حيث يقوم البنك المركزي الجزائري بطبع النقود لتغطية العجز في الميزانية العامة للدولة بالرغم مساهمة هدا الأخير في ادكاء معدلات التضخم وارتفاع مستويات الدين العام الداخلي إلى حوالي 40 % من الناتج المحلي الإجمالي (banque mondial,2019)

4 .3.ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي: تشير بيانات الجدول رقم (5) إلى ارتفاع التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للازمة الاقتصادية في الجزائر فقد اتجهت كل من معدلات البطالة والتضخم إلى الارتفاع ، حيث انتقلت معدلات التضخم من حوالي 2,92 %سنة 2014 إلى حوالي 6,40 %سنة 2016 إلا أنه اتجه الى الانخفاض ليستقر في حدود 4,45 % إلا أن هدا الأخير يبقى مرتفعا قياسا بمعدلات التضخم على المستوى العالمي، في حين ارتفعت معدلات البطالة من حوالي 10,6 % سنة 2014 إلى حوالي 11,7 % سنة 2017 .

جدول رقم (5) :معدلات البطالة والتضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر
خلال الفترة (2014-2018)

النسبة %

	البطالة	التضخم	النمو الاقتصادي
2014	10,6	2,92	3,8
2015	11,2	4,78	3,8
2016	10,5	6,40	3,3
2017	11,7	5,59	1,6
2018	-	4,45	-

Source: banque d'Algérie(2017), rapport annuelle :évolution économique et monétaire en algerie ,p143
http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/154/Taux-d%27inflation.html(15.10.2018)

ويعد تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي الرهان الحقيقي الذي يواجهه الاقتصاد الجزائري خاصة في ظل عدم وجود إصلاحات حقيقية فعدم قدرة قطاع الإنتاج الوطني على تلبية الطلب المحلي المتزايد وعدم القدرة على ضغط الواردات في ظل تراجع احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي قد يعني المزيد من البطالة خاصة في ظل السياسة المالية التقشفية على اعتبار استمرار تدني مستويات الناتج المحلي وانخفاض معدلات النمو على المدي الطويل يعني عدم القدرة على استحداث وظائف جديدة وبالتالي معدلات بطالة أعلى وهو ما يزيد من حدة الأزمة الاقتصادية .

5 . سبل معالجة الأزمة: على المدى القصير اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات للتقليل من العجز في ميزان المدفوعات ودلك عن طريق الضغط على الطلب المحلي ، إما على المدى الطويل فقد وضعت إستراتيجية للإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي للفترة الممتدة بين سنتي (2016 -2030).

5 . 1 السياسة المالية التقشفية: لمعالجة الأزمة قامت الحكومة باتخاذ إجراءات من اجل الحد من العجز في الميزانية العامة للدولة الذي وصل إلى مستويات قياسية ودلك عن طريق التقشف في الإنفاق العام وكدا محاولة التوسع في الإيرادات الضريبية ،ففي مجال الإيرادات عملت الحكومة على محاولة تنويع مصادر الإيرادات العامة وتقليل الاعتماد على الجباية البترولية ، ففي مجال الضرائب غير المباشرة تم إقرار زيادة في سعر الضريبة على القيمة المضافة بنقطتين مؤويتين وهي ضريبة غير مباشرة هدفها الأساسي تخفيض مستوى الطلب الاستهلاكي بالإضافة إلى زيادة الإيرادات الضريبية،أما في جانب النفقات العامة فقد اتجهت الحكومة إلى سياسة التقشف حيث قامت بتجميد التوظيف في الوظيف العمومي بالإضافة إلى التقليل نفقات التسيير والتجهيز .

5 . 2 تقييد التجارة الخارجية : من اجل التقليل من حدة الأزمة اتجهت الحكومة إلى المزيد من تقييد التجارة الخارجية وإحكام الرقابة عليها بغية التقليل من العجز في ميزان المدفوعات ودلك سواء عن طريق ضغط الواردات حيث تم إقرار نظام تراخيص الاستيراد في مرحلة أولى ثم اصدر قائمة بالسلع الممنوعة من الاستيراد بالإضافة إلى إقرار تخفيض في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية،إلا أن هده الإجراءات تبقى غير كافية في الوقت الراهن

بالإضافة إلى دلك فان هده الأخيرة تحمل الاقتصاد الوطني تكلفة اقتصادية واجتماعية كبيرة ،فالسياسة المالية التقشفية وتقييد التجارة الخارجية من شانها أن تساهم في الرفع من معدلات البطالة كما أن سياسة تمويل العجز في الميزانية عن طريق الإصدار تساهم في الرفع من معدلات التضخم ، فالاقتصاد الوطني ليس في حاجة فقط إلى حلول ظرفية وإنما إلى حلول جذرية وعلى هدا الأساس يعتبر خيار الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي خيارا مطروحا من اجل تكييف الاقتصاد الوطني وجعله قادرا على مواجهة الأزمات والسير قدما في طريق التنمية المستدامة .

5 . 3 الإصلاح الاقتصادي في إطار نموذج النمو (2016 –2030): قامت الحكومة الجزائرية بوضع نموذج جديد للنمو الاقتصادي(2016 –2030)والدي يهدف إلى إحداث تكييف هيكلي للاقتصاد الوطني ودلك عن طريق ضمان تنويع القاعدة الإنتاجية وللصادرات الوطنية بالإضافة إلى إصلاحات عميقة تمس الميزانية العامة للدولة ،ويتضمن هدا الأخير ثلاثة مراحل ، حيث تتضمن المرحلة الأولى(2016 – 2019) العمل على زيادة نسبة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، أما المرحلة الثانية (2020 – 2025) فهي مرحلة تحول والتي يتم خلالها تدارك جميع النقائص التي يعاني منها الاقتصاد الوطني ، أما في المرحلة الثالثة (2025 – 2030) فيتم خلالها استعادة الاقتصاد الوطني لاستقراره.

ومن اجل بلوغ الأهداف المسطرة سابقا أقر نموذج النمو مجموعة من التوصيات أهمها :

–العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ودعم الصناعة الوطنية وعليه وجب إدخال إصلاحات جوهرية من اجل تهيئة مناخ الأعمال في الجزائر ودلك عن طريق إدخال إصلاحات على المنظومة القانونية والتشريعية كإصلاح قانون العمل .

–ترتكز عملية النهوض بالصناعة الوطنية على دعم الصناعة خارج قطاع المحروقات وخاصة تلك التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية، مثل الصناعات الغذائية والبيتروكيمياء والأسمدة والصناعات المعدنية كالحديد الصلب والفوسفات وصناعة السيارات .

–دعم الصناعة الوطنية وتبني سياسة للإحلال محل الواردات خاصة في المجلات التي تمتلك فيها الجزائر ميزات نسبية وبالتحديد في قطاعات الصناعات الصيدلانية والإلكترونيك والاتصالات

الحديثة ، حيث يتم الاستغناء عن استيراد منتجات تامة الصنع أو نصف مصنعة على أن يتم العمل على إنتاجها محليا .

–الحد من الدعم المالي المقدم للمؤسسات الاقتصادية الوطنية (المؤسسات التي تنشط في قطاعات الغاز والكهرباء والسكك الحديدية والمياه والاتصال)على اعتبار أنها تمثل عبئ كبير على الميزانية العامة للدولة مع إدخال إصلاحات هيكلية عميقة على آليات عمل هده الأخيرة

–أما على المستوى المالي فقد ركز هدا المخطط على العديد من الإصلاحات والتي تمس نظام إعداد ومتابعة الميزانية بالإضافة إلى إصلاحات تهدف إلى إصلاح النفقات العامة كترشيد النفقات العامة من خلال إصلاح نظام الدعم المباشر وغير المباشر واستبداله بنظام حماية اجتماعية موجهة خصيصا لدوي الدخول المحدودة (banque mondial,2019).

–العمل على ضرورة إصلاح النظام الضريبي والقانون الضريبي والعمل على زيادة كفاءته ،وفي هدا المجل يتم العمل على إصلاح نظام الضريبة على القيمة المضافة وجعلها أكثر كفاءة ودلك من خلال الرفع من معدلاتها خاصة على السلع الكمالية المستوردة من الخارج مع العمل على تفعيل أنواع أخرى من الضرائب مثل الضريبة العقارية .

6 .الخاتمة :

بعد التطرق لموضوع الأزمة الاقتصادية في الجزائر توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

–ساهم انخفاض أسعار المحروقات ابتداءا من سنة 2014 من حوالي 100,2 دولار للبرميل إلى حوالي 45دولار للبرميل سنة 2016 بالإضافة إلى ضعف القاعدة الإنتاجية وتشوه التركيب الهيكلي للناتج المحلي وارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الخدمات والمحروقات وتدني مساهمة كل من قطاع الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وعدم قدرتهما على تلبية الطلب المحلي في انفجار أزمة اقتصادية في الجزائر .

–أدت الأزمة الاقتصادية إلى ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات حيث انتقل من حوالي 5,882مليار دولار سنة 2014 إلى حوالي 21,762 مليار دولار سنة 2017 ، كما وصل العجز في الميزانية العامة للدولة إلى حوالي 1206,5 مليار دينار جزائري سنة 2017 ،كما ساهمت الأزمة الاقتصادية في ارتفاع معدلات البطالة حيث انتقلت من حوالي 10,6

سنة 2014 إلى حوالي 11,7 %سنة2017 وارتفاع معدلات التضخم من 2,92 %إلى حوالي 4,45 %سنة 2018 و تدني مستويات النمو الاقتصادي .

وعليه تقترح الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها:

-العمل على الحد تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات .

-العمل على إيجاد نوع من التوازن في التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي ودلك من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية خاصة في قطاع الصناعة التحويلية والزراعة .

- المضي قدا في برامج للصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي مع أهمية اكبر للقطاع الخاص الوطني والأجنبي.

- ضرورة تكييف مناخ الأعمال في الجزائر وجعله متماشيا مع ما هو معمول به على المستوى العالمي

قائمة المراجع:

الكتب:

سامي خليل (1994) ، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الأول، مطابع الأهرام، القاهرة، ص 82 -84 -85 .

يوجين فارجا(1975)، أزمة النظام الرأسمالي، ترجمة احمد فؤاد بليغ ،بيروت، ص 126 .

الرسائل :

داودي ميمونة (2014)، دراسة أزمة الكساد الكبير (1929 - 1933) والأزمة المالية (2007 -2008) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العلوم التجارية ، جامعة وهران ، الجزائر ، ص 27 .

زينة نعمة سويهي(2017) ، الأزمة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي : تحليل المقريزي نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاقتصاد كلية الإدارة ولاقتصاد، جامعة القادسية ، العراق، ص 50 .

فتح عبد الرحمن احمد عبد المولى (2010)، ضوابط الاقتصاد الإسلامي ودورها في علاج الأزمات الاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أم درمان الإسلامية ، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي ، السودان ، ص 57 .

مواقع الانترنيت:

http : //consept-economeque.blogspot.com /2011/08/le-fluctuations-cyclyques-dan.html(consulté le 26/6/2018-.(http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/154/Taux-d%27inflation.html(consulté le 26/12/2018 . (

www.banque mondiale .org. perspective économique en Afrique (PEA)2019 (consulté le 26/12/2018.(

www.tsa-algerie.com/nouveau-modele-de-croissance-une-serie-de-recommandations-pour-gerer-une-situation-economique-insoutenable(consulté le 10/04/2017.)

المراجع باللغة الأجنبية:

Livres:

Fabrice Mazerolle(2008), histoire des faits et des idées économiques, giliano editeure, Marseille, 2008, p 121.

Rapports:

banque d'Algérie(2014), rapport annuelle :évolution économique et monétaire en algerie ,p14,145,146

banque d'Algérie(2017), rapport annuelle :évolution économique et monétaire en algerie, p139,143,144, 153

banque d'Algérie(1er semestre 2018),bulletin monétaire et financier,p1,13,17

All Bibliography List in English.

Sami Khalil (1994), Macroeconomics Theory, First Book, Al-Ahram Press, Cairo, pp. 82-84-85.

Eugene Farga (1975), Crisis of the capitalist system, Ahmed Fouad Baligh, Beirut, p. 126.

Daoudi Mimouna (2014), Study of the Great Depression Crisis (1929-1933) and the Financial Crisis (2007-2008), Unpublished Master Thesis, Faculty of Economic Sciences and Management Sciences, Commercial Sciences, University of Oran, Algeria, p.27

Zina Niama Swihi(2017), Economic Crisis in Economic Thought: Al-Maqrizi Analysis, Unpublished Master Thesis, Department of Economics, Faculty of Management and Economics, Al-Qadisiyah University, Iraq, p. 50.

Fatih Abdel Rahman Ahmed Abdel Mawla (2010), Islamic Economics and its Role in the Treatment of Economic Crises,

unpublished Master Thesis, Omdurman Islamic University, Institute of Research and Studies of the Islamic World, Sudan, p. 57

http : //consept-economeque.blogspot.com /2011/08/le-fluctuations-cyclyques-dan.html(consulté le 26/6/2018.(

http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/154/Taux-d%27inflation.html(consulté le 26/12/2018 . (

www.banque mondiale .org. perspective économique en Afrique (PEA)2019 (consulté le 26/12/2018.(

www.tsa-algerie.com/nouveau-modele-de-croissance-une-serie-de-recommandations-pour-gerer-une-situation-economique-insoutenable(consulté le 10/04/2017).

Fabrice Mazerolle) 2008 (history of facts and economic ideas, giliano editeure, Marseille, 2008, p 121.

bank of Algeria (2014), annual report: economic and monetary evolution in Algeria, p14,145,146

bank of Algeria (2017), annual report: economic and monetary evolution in Algeria, p139,143,144, 153

bank of Algeria (1st half of 2018), monetary and financial bulletin, p1,13,17